

الطاقة الاسرائيلي الحق في شراء معظم منشآت الشركة العربية وكافة وحدات إنتاج الطاقة التي تقع ضمن حدود منطقة القدس^(٥٨)، كونها تخضع للأحكام نفسها المطبقة في إسرائيل في المجالين القضائي والقانوني. وبذلك يمكن اعتبار سلطات الاحتلال في منطقة القدس وريثة للمندوب السامي البريطاني حسب نص المادة ٣٩ من الامتياز؛ الأمر الذي لا ينطبق على الضفة الغربية والتي مازال يطبق فيها القانوني الأردني. وحسب القانون الدولي، فلا يسمح لقائد منطقة محتلة بالقيام بتغييرات جذرية في الوضع القانوني أو الواقعي للمنطقة الخاضعة لسلطته؛ وعليه، فإن السيطرة على شركة كهرباء القدس التي تزود معظم منطقة الضفة الغربية بالتيار الكهربائي هو بمثابة تغيير غير مقبول دولياً. وبذلك، فإن «الحاكم العسكري ليس حراً في تغيير الوضع وأسلوب الحياة في (المناطق المحتلة)، إلا في حالات خاصة للغاية»^(٥٩)، لم يتمكن الحاكم العسكري للضفة الغربية من إقناع محكمة العدل العليا بتوافرها. ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال رغم حصولها على شرعية شراء امتياز الشركة ضمن حدود منطقة القدس، إلا أنها سوف تظل تعمل جاهدة من أجل استكمال السيطرة على امتياز الشركة ككل، ووضعها تحت «إدارة إسرائيلية تاركة أمر الجباية للشركة العربية»^(٦٠)، على غرار ما هو سائد في الاقتصاد الإسرائيلي؛ حيث يقوم العرب عادة بالعمل الصعب الذي يرفض العمال اليهود القيام به.

وقد أحدث قرار المحكمة العليا وضعاً غريباً صعب التحقيق من الناحية العملية؛ إذ أنه بناء عليه ستستولي الحكومة الاسرائيلية على منشآت الشركة ومولداتها أجمع، ولن يتبقى في المنطقة التي لا ينطبق عليها حق الشراء سوى الأعمدة والأسلاك^(٦١). وبذلك، تنتفي نهائياً صفة الانتاج عن الشركة العربية وتتحوّل إلى مجرد موزع للتيار الكهربائي الذي تنتجه الشركة القطرية الاسرائيلية. وهذا بالضبط ما عبر عنه نائب المستشار القانوني للحكومة، يورام بار - سيلع، الذي مثل وزير الطاقة في محكمة العدل العليا حين قال: «لقد انتصرنا، لأنهم مكنونا من شراء منشآت شركة الكهرباء، وهذه هي المشكلة الأساسية التي كانت تزعجنا»^(٦٢).

وإن كان شراء امتياز الشركة في منطقة القدس لم يتم حتى الآن، فهذا لا يعني أن الحكومة الاسرائيلية قد صرفت النظر عن هذا الموضوع، وإنما أرجأته، من جهة أولى، إلى ما بعد انتخابات الكنيست العاشر، ومن جهة أخرى، بسبب الرأي العام في الضفة الغربية المعارض لشراء الامتياز في منطقة القدس. وعلى حد تعبير عضو الكنيست السابق، أمنون لين، فإن «المهم» في هذه المرحلة «هو تثبيت وحدة القدس» وعدم الدخول في «شجار مع الناظر»^(٦٣)، وهذا يعني تأجيل مسألة الشراء مرحلياً وليس التخلي عنها نهائياً. وإذ ترك قرار المحكمة الاتفاق على خطوات الشراء لوزير الطاقة ورئيس مجلس الإدارة؛ فهو يعطي بذلك الوقت الكافي للوزير من أجل إنجاز عملية الشراء في الوقت المناسب، أي في فترة ما بعد الانتخابات الاسرائيلية وبالضرورة قبل البدء بإجراءات الحكم الذاتي للمناطق المحتلة، أي بعد استكمال السيطرة على كافة المرافق الحيوية في الضفة الغربية، بحيث يستحيل على الحكم الذاتي أن يكون كذلك.